رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 7 / 1 / 2023
تاريخ قبول البحث 20/ 3/ 2023

التجديد في فكر القوى السياسية غير الإسلامية العراقية المعاصرة

Renewal in the thought of contemporary Iraqi non-Islamic political forces

أ.م.د. احمد محمد علي جابر

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Dr. Ahmed Mohammed Ali Jaber

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

Hrst81@gmail.como

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تسعى القوى السياسية العراقية غير الاسلامية العراقية على اختلاف تنوعها الفكري والأيديولوجي لاسيما وان هذه القوى تمتد جذورها الى حقبات تاريخية طويلة كان لها دور بارز في الساحة السياسية، ان تتبنى قيم وافكار تجديدية تسعى من خلالها ان تواكب التحولات التي يشهدها العراق بعد العام 2003 ومحاولة طرح رؤية جديدة تبتعد عن الافكار السابقة التي تبنتها والتي لا يمكن تبنيها في الوقت الحاضر من قبل الجمهور الى جانب محاولتها الى كسب جمهور يؤمن بالأفكار التي تطرحها هذه القوى لاسيما بين الشباب الذي يسعها الى افكار تتبنى آرائهم وافكارهم وهو ما يعزز دور هذه اقوى على الساحة السياسية العراقية من خلال مكانتها في صناديق الانتخابات.

الكلمات المفتاحية: "التجديد"، "العراق" ، "القوى السياسية"، "غير الاسلامية"

Abstract

The Iraqi non-Islamic political forces, regardless of their intellectual and ideological diversity, whose roots extend back to long historical periods with a prominent role in the political arena, seek to adopt innovative values and ideas through which they seek to keep pace with the transformations that Iraq is witnessing after the year 2003 and try to present a new vision that moves away from the previous ideas that it adopted, and which cannot be adopted at the present time by the public, in addition to its attempt to win over an audience that believes in the ideas put forward by these forces, especially among young people who seek ideas that adopt their opinions and ideas, which enhances the role of these forces in the Iraqi political arena through their position in the ballot boxes.

key words : "Renewal"," Iraq"," political forces", "non-Islamic"

المقدمة

تعاني القوى السياسية غير الاسلامية العراقية والتي تضم تيارات وحركات واحزاب من ازمة في تبني قيم تجديدية تستطيع ان تواكب التحولات التي يشهدها العالم والمنطقة والعراق بشكل خاص وهذه الازمة تمتد الى قبل العام2003 نتيجة الجمود الذي تعانيه هذه القوى وعدم قدرتها على تجديد رؤيتها الفكرية وتنوعت طبيعة مبنيات الفكرية القوى السياسية غير الاسلامية العراقية واتجاهاتها الفكرية ما بين اتجاهات يسارية واتجاهات ليبرالية واتجاهات قومية وبالرغم من التاريخ الطويل لتأسيس تلك القوى، لكن نجد ان بعض هذه القوى بدأت بانحسار شعبيتها نتيجة التحولات الداخلية والخارجية.

أهمية البحث: تكمن أهمية في التعرف على الاشكالية التي تعاني منها القوى السياسية غير الاسلامية العراقية اليسارية والقومية من عملية التجديد ومواكبة التحولات الداخلية والخارجية.

هدف البحث: يهدف هذا البحث دراسة الوسائل والاليات التي تسعى القوى السياسية العراقية غير الاسلامية العراقية في تطبيق عملية التجديد في متبنياتها الفكرية.

مشكلة البحث: تقوم اشكالية البحث ان القوى السياسة غير الاسلامية العراقية تعاني من صعوبة تطبيق عملية التجديد لديها مما اثر على مكانة الحزب السياسية وقوته وشعبيته مما انعكس سلباً على هذه القوى

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان القوى السياسية غير الاسلامية العراقية تعاني من صعوبة في تبني قيم تجديدية تستطيع من خلالها مواكبة التحولات الداخلية والخارجية التي يشهدها العراق والمنطقة.

منهجية البحث: اعتمدت البحث على المنهج التاريخي في دراسة الجذور للقوى السياسية غير الاسلامية العراقية فضلا عن عن منهج التحليل النظمي و المنهج الوصفي .

هيكلية البحث: لذلك سنتناول في هذا البحث مبحثين يتناول المبحث الاول اشكالية التجديد لدى القوى السياسية العراقية اليسارية الحزب الشيوعي العراقي انموذجاً اما المبحث الثاني فنتناول فيه اشكالية التجديد لدى القوى السياسية القومية الحزب الديمقراطي الكردستاني انموذجاً

المبحث الاول: اشكالية التجديد لدى القوى السياسية العراقية اليسارية الحزب الشيوعي العراقي انموذجاً

تعد الافكار اليسارية في مقدمة الافكار التي تأثر فيها العراقيين والتي بدأت بالانتشار في العراق منذ بداية العشرينيات من القرن الماضي بعد اتمام ان تم توجيه منظمة الشيوعية الدولية في مؤتمرها الثاني المنعقد في العام 1920 بتوجيه نشاطه الى بلدان المنطقة العربية ومنها العراق، وكانت بداية ظهور الجماعات اليسارية المنظمة بزعامة حسين الرحال مؤسس الحركة الماركسية في العراق تحت اسم(متدارسي الافكار الحرة) واصدر جريدة نصف شهرية تحت اسم(الصحافة)، كما تأسست في بداية الثلاثينيات جماعة الاهالي في العام 1932ذو التوجهات اليسارية وانشقت عنها مجموعة اطلقت على نفسها(لجنة مكافحة الاستعمار) وتحولت فيما بعد الى الحزب الشيوعي.[1]

وكانت بدايات الافكار التجديدية التي تبنتها جماعة الرحال هو حملة تحرير المرأة والسعي لخلع الحجاب بسبب تأثر الجماعة بما حققته المرأة في كلا من تركيا ومصر والدعوة الى اطلاق حرية المرأة ومساواتها بالرجل لكن هذه الدعوات لاقت معارضة كبيرة في تلك الحقبة.[2]

إذ يعد الحزب الشيوعي العراقي الاحزاب العريقة على الساحة السياسية العراقية وكان لها دور فاعل في الحياة السياسية في العراق منذ تأسيسه في العام 1934، واستطاع ان يكون له دور فاعل في العلمية السياسية في العراق الا ان الحزب وخلال مسيرته الطويلة قد عانى من عدة تحديات اثرت على نشاط الحزب ودوره ومن اهم هذه التحديات:

أولا: الانقسامات المتكررة في بنية الحزب: عانى الحزب الشيوعي العراقي من انقسامات كبيرة اثرت على نشاط الحزب وتعد هذه الصفة ملازمة للحزب الشيعي وغيره من القوى السياسية، ويرجع السبب في ذلك الى اختلاف الآراء والتوجهات قيادات الحزب وهي صفة لازمت القوى السياسية العراقية والحزب الشيوعي بدرجة خاصة منذ نشوئها وبالرغم من وحدتها الفكرية والايدلوجية الا انها تبتعد عن بعضها وتنتقد بعضها الاخر، كما ان ازمة الانشقاقات التي مر بها الحزب اثرت على موقعه على الساحة السياسية العراقية نتيجة ومن اهم هذه التيارات التي انقسمت عن الحزب :[3]

1. تنظيم (إلى الأمام) ومن اهم قادتها (ذنون أيوب) عضو اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي والتي انشقت عن الحزب في تموز 1942واسباب الانشقاق هو عدم وجود نظام داخلي للحزب وانعدام الديمقراطية في بنية الحزب التنظيمية والتفرد بالقرار او الاعتقالات لكن اغلب هذه التنظيمات لم يستمر الى الوقت الحاضر.
2. جماعة الشرارة: ومن ابرز قيادات هذه الجماعة عبد الله مسعود احد ابرز قيادات الحزب والساعد الايمن لفهد مؤسس الحزب اصدرت الجماعة جريدة الشرارة الجديدة العام 1944.
3. رابطة الشيوعيين العراقيين بزعامة داود الصائغ واصدرت نشرة سرية سميت بـ(العمل) في العام 1944.
4. كتلة وحدة النضال بقيادة هارون زلخا من بقايا تنظيمات الى الامام والشرارة الجديدة واصدر نشرتها(وحدة النضال) العام 1944.
5. الحزب الشيوعي الكردي او الكردستاني وقد انشق فرع الحزب الشيوعي في كردستان وقرر العمل منفردا عن اطار تنظيمات الحزب الشيوعي والعمل في نطاق كردستان العراق في لعام 1945 بزعامة (صالح الحيدري) مسؤول الفرع الكردي للحزب واصدر نشرته (شورش) وتعني الثورة.
6. انسحاب جماعة ما عرف بخط (آب) نتيجة انعقاد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في أب1964 وانحياز جناح من الحزب الشيوعي إلى السياسات التي انتهجها (عبد السلام محمد عارف).[1]
7. الحزب الشيوعي العراقي(القيادة المركزية): اعلن عن هذا التشكيل بقيادة عزيز الحاج في العام 1967، والذي انشق عن الحزب الشيوعي مع لجنة تنظيم بغداد بعد ما سمي انتفاضة التطهير وانظمت اليها عدد من التنظيمات مثل فريق الكادر وجماعة الكفاح المسلح وتبنى هذا الجناح استراتيجية الكفاح المسلح بدأ من الاهوار بقيادة خالد احمد زكي في العام 1968 ولكن تم احباطها وقتل قائدها خالد احمد زكي، وجاءت اسباب تشكيل هذا الحزب من اجل معالجة الانعطافات التي كانت لدى الحزب الشيوعي والسعي الى العودة القيم الشيوعية في حقبة الاربعينيات والدعوة الى استعمال الكفاح المسلح لتحقيق اهداف الحزب وما سمي بـ(العنف الثوري).

8. **الحزب الشيوعي العراقي اللجنة المركزية:** يعد هذا الحزب الجناح الاقوى والاكثر تمثيلا على الساحة السياسية العراقية من القوى الشيوعية الاخرى، لمشاركته في مؤتمرات المعارضة العراقية والعملية السياسية بعد العام 2003 الى يومنا هذا.

ولعل من اهم اسباب هذه الانشقاقات هي انعدام القيادة الجماعية وتنامي القيادة الفردية، الى جانب الانقسام بين المتأثرين بالرؤية السوفيتية والاخرين الذين يدعون الى الذين يدعون الى الابتعاد عن التوجه السوفيتي وتبني الرؤية الصينية.[1]

ثانيا: التصفية والملاحقات التي تعرض له الحزب: شهد الحزب من عدة ملاحقات وتصفية من قبل الانظمة التي حكمت العراق سواء في الحكم الملكي كذلك الحال في الحكم الجمهوري بعد سقوط حكم عبد الكريم قاسم مرورا بحقبة حكم عبد الرحمن وعبد السلام عارف ، الا ان ما عاناه الحزب في حقبة حكم حزب البعث تعد الأسوأ في تاريخ الحزب، نتيجة الملاحقات والتصفية، لكن الحملة الاكثر شدة على اعضاء الحزب كانت في حقبة البعث وبالرغم من دخول الحزب مع حزب البعث وتشكيل الجبهة الوطنية في العام 1973 الا ان عمليات التصفية لعناصر الحزب في مؤسسات الدولة استمرت وهذه التصفيات وجهت ظربه قاضية لقوة الحزب وتنظيماته في الداخل العراقي فكان الشيوعيون اما معتقلون او هاربون من الملاحقة خارج البلد، وحاول الحزب تنظيم شتاته واعلان العمل المسلح في كردستان العراق ضمن حركة الانصار في معارضة النظام السياسي السابق. [2]

ثالثا: الصراع الفكري بين اجنحة الحزب حول قضية التجديد: عانى الحزب من صراع فكري داخلي بين ثلاث تيارات ورؤى تحاول ان تطبق رؤيتها على سياسة الحزب وقد تباينت رؤى تلك التيارات وهي:

أ. **التيار المتشدد:** يتبنى هذا التيار التشدد عقائدياً ويدعوا إلى التمسك بالقيم الفكرية الثابتة للحزب والإبقاء عليها دون تغيير بالرغم من التحولات التي يشهدها العالم والبلد والمراجعات الأيديولوجية والفكرية الذي شهدتها معظم القوى السياسية، كما أشار هذا التيار إلى إن أية محاوله تجديدية تعد خروجاً عن قيم وفكر الحزب.

ب. **التيار الأخر فهو التيار المتسم بالليبرالية:** ويرى هذا التيار إن الجمود الذي ساد الحزب وعدم قدرته على التجدد يتطلب التحول إلى رؤى فكرية مغايرة للقيم التي كانت سائدة وتكون قريبة من

القيم الليبرالية لنجاح تلك القيم وتطورها على عكس القيم الشيوعية والتي انهارت مع انهيار الاتحاد السوفيتي(السابق) بعده القائد العقائدي لتلك الأفكار.

ج. **الاتجاه التجديدي:** والذي أستطاع أن يحلل بصورة واقعية حاجة الحزب الشيوعي لأدامه تطور فكره فنجح هذا الاتجاه في الاقتراب من الواقع والتعامل بموضوعية مع متطلبات نمو وتطور الحزب والتحولات التي يشهدها العالم والبلد وأستطاع هذا الاتجاه الصعود والنجاح على باقي التيارات الأخرى.[1]

رابعاً: التحديات التي يعاني منها العراق واثر على نشاط الحزب: وقد أكد التقرير السياسي للمؤتمر التاسع للحزب الشيوعي العراقي المنعقد آيار 2012 على تحديات كبيرة يعاني منها العراق والحاجة الى معالجتها واهم هذه التحديات: [2]

1. هي الانتقائية لدى لقوى الحاكمة في التعامل مع مواد الدستور وتطبيقها بما تتلاءم ومصالحها.
2. التفسيرات المتعددة فقرات الدستور لأن الكثير من هذه الفقرات يحمل عدة أوجه وتعمل تلك القوى على تفسيرها طبقاً لمصالحها.
3. وتغييب وعدم تطبيق عدد من فقرات للدستور تضمن حقوقه والحريات مما يخلق حالة من عدم الاستقرار داخل البلد، وهذا انعكس على الاستقرار السياسي والاجتماع وجاءت سيطرة ما يسمى بتنظيم داعش .

وبالرغم من مما يعانيه الحزب من تحديات الا ان الحزب حاول تجديد قيمة الفكرية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وما كانت تمثله من داعم فكري وايديولوجي لها ان تسعى الى تبني رؤية جديدة تقوم على تبني رؤية فكرية تقوم على تعزيز قيم الحقوق والحريات والمساواة والابتعاد عن الفردية والاستبداد بالسلطة ومحاربة اثار الطبقية ومطالبة بتعزيز دور الدولة الوطنية بعيد عن التبعية وحصر السلاح بيد الدولة وتفكيك المنظومات غير الرسمية التي بدأت تهدد قوة الدولة .[3]

واستطاع في مؤتمرات الحزبية المتلاحقه تبني رؤية تجديدة تعزز دور الحزب على الساحة السياسية العراقية ، إذ سعى مؤتمر الحزب التاسع في العام 2012 التركيز على التجديد من خلال تبني عدة قضايا اجتماعية تهدف الى تعزيز البناء المجتمعي في العراق من خلال إصلاحات اجتماعية ذات رؤية

تجديدية تعطي للحزب بعداً أجتماعياً بين فئات المجتمع المختلفة بعد فترة انقطاع كبير لعدة عقود فكانت دعوات الحزب من اجل تعزيز نظم الضمان الاجتماعية عبر توسيع الإعانة الاجتماعية وإصدار تشريعات تضمن حياة كريمة لأصحاب الاحتياجات الخاصة وكبار السن والأرامل والأيتام وتقديم الخدمات الصحية للمواطنين من أجل إيصال رسالة للمواطن مفادها إن الحزب الشيوعي يعمل على المدافعة عن حقوقه وضمان تحقيق الرفاهية له.[1]

عمل الحزب على تبني رؤية شاملة فيها معالجات شاملة للوضع العراقي وجاء ذلك بشكل واضح في السياسي عن المؤتمر الوطني العاشر تقوم على تعزيز دور الحزب وقدراته الى جانب السعي الى توسيع صفوف الحزب من خلال توسيع دائرة جمهورهم وعدم اقتصارهم على العمال والفلاحين والقوى المؤمنة بمبادئ الحزب بل السعي لكسب الافراد الذين يحملون افكار قريبة من متبنيات الحزب، والسعي لعقد تحالفات مع القوى التي تتشابه في قضاياها مع ما يتبناه الحزب من قضايا لاسيما القوى التيار الديمقراطي.[2]

شارك الحزب الشيوعي في الاحتجاجات التي شهدها العراق العام 2019 ودعم المطالب التي سعى لها المتظاهرون والتي تتناغم مع توجهات الحزب في محاربة الفساد والمحاصصة ومحاربة الفقر والبطالة ودعوته الى محاربة النزعة الطبقية التي انتشرت في المجتمع العراقي، كما اصدر الحزب قرار بمقاطعة الانتخابات البرلمانية في 10 تشرين الاول 2021 بحجة عدم توفر الارضية الملائمة الممهدة للانتخابات لاسيما محاربة الفساد والمحاصصة ومحاسبة قتلة المتظاهرين، لكن بالرغم من هذه الاسباب التي دعت الحزب الى المقاطعة الا ان الواقع العملي يعطينا تصول ان الحزب الشيوعي وخلال النظام الانتخابي المعمول به في انتخابات العام 2021 وتقسيم المتعدد للدوائر يجعل من الصعب تحقيق النتائج المرجوة فكان خيار الامتناع عن المشاركة هو الخيار السليم ولكن غير معلن.[3]

المبحث الثاني: اشكالية التجديد لدى القوى السياسية القومية الحزب الديمقراطي الكردستاني انموذجاً

عند الحديث عن القوى السياسية الكردية فهي لا تختلف عن القوى السياسية التقليدية الاخرى على الساحة السياسية العراقية بل يعد الحزب الديمقراطي الكردستاني من الاحزاب المتمسكة بقيمها التي وضعها مؤسس الحزب مصطفى البرزاني، شارك الحزب على طول تاريخه بمعارضة الانظمة السياسية التي تولت الحكم في بغداد ومطالبتهم بحق الكرد واستمرت هذه المعارضة حتى سقوط النظام السياسي السابق.[1]

وقد كان للحزب دور فاعل في العملية السياسية بعد العام 2003 ومشاركته في مجلس الحكم الانتقالي في العام2003 ممثل عنه مسعود البرزاني، كذلك مشاركته في جميع الحكومات العراقية منذ الحكومة المؤقتة بزعامة اياد علاوي 2004 حتى حكومة مصطفى الكاظمي.[2]

وبالرغم من تبنى اغلب القوى السياسية الكردية حلم اقامة الدولة الكردية الكبرى مستلهمين من الدولة التي اقامها محمود الحفيد في حقبة العشرينيات الا ان الحزب الديمقراطي الكردستاني يعد الاكثر تشددً في هذا المطالبات ويعد نفسة الممثل الحقيقي لمثل هذه المطالبات لذلك تبنى منهجا يسعى قيام دولة كردية منفصلة عن العراق بالرغم مما حققه الكرد من حقوق لم يستطيعون تحقيقها منذ تأسيس الدولة العراقية من حيث تبني اللغة الكردية والحكم الموسع للاقليم وتضمين ذلك بالدستور العراقي الى جانب مشاركته في الحكومة المركزية وتولي رئاسة الجمهورية ومنصب نائب رئيس البرلمان العراقي ونائب رئيس الجمهورية، وبالرغم من هذه المكتسبات لذلك نجد ان الحزب الديمقراطي الكردستاني تبنى الدعوة الى الاستفتاء بانفصال اقليم كردستان عن العراق في العام 2017 الى جانب دعوته الى ضم ما يعرف بالمناطق المتنازع عليها الا ان اثار الاستفتاء كانت معكوسة مع الرفض الداخلي والاقليمي والدولي وما سببه الاستفتاء من دخول قوات الحكومة العراقية الى كركوك وقطع الرواتب ومنع الاقليم من تسيير الرحلات الجوية الدولية، كل ذلك جعل الجمهور الكردي يحمل القوى السياسية الكردية وفي مقدمتهم الحزب الديمقراطي الكردستاني هذه النكسة.[3]

شارك الحزب الديمقراطي الكردستاني في جميع الانتخابات البرلمانية حتى انتخابات العام 2021وحقق الحزب زيادة في عدد مقاعده وتحقيقه المركز الاول بين القوى السياسية الكردية بينما تراجع كلا من الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة تغيير اللذان شكلا تحالف كردستان قبيل الانتخابات، ولم يستطيعا ان يحقق النتائج التي هدفا الى تحقيقيها بسبب الازمات الداخلية التي يعانيها اطراف التحالف وفي مقدمتها وفاة مؤسسي الحزبين كلا من (جلال طلباني ونشروان مصطفى) اللذان كانا يمثلان رمزية كبيرة للحزبين وقدرتهم على معالجة اي ازمة داخلية الى جانب التحديات التنظيمية في بنية هذين الحزبين، اما نتائج الاحزاب الاسلامية الكردستانية فشهد تراجعاً في عدد مقاعدها مقارنه بالانتخابات السابقة.[1]

ومن خلال مقارنه الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2021 بانتخابات الاعوام السابقة 2014 و2018 نجد ان بعض القوى الكردية حققت تقدم بالانتخابات لعام 2021 وهو مؤشر يعزز مكانة هذه الاحزاب على الصعيد السياسي داخل اقليم كردستان ومع العلاقة مع الحكومة المركزية، فضلا عن المحصلة النهائية حققت القوى الكردية زيادة في عدد مقاعدها الذي وصل الى ما يتجاوز الستين مقعد وهو ما ذكره عضو البرلمان السابق " هريم كمال اغال" "تمكنا كقوى كردستانية من رفع اجمالي عدد مقاعدنا في الدورة البرلمانية الجديدة وهي علامة ايجابية تؤشر الى ان الأكراد طرف محوري ووازن في المعادلات البرلمانية و السياسية العراقية... كما واكد من المبكر الحكم على طبيعة التطورات والمباحثات بين مختلف الاطراف ومنها الكردية لكن قطعا سيحرص الاكراد على لعب دور ايجابي وتفاعلي في تكريس التوافق والتفاهم بين مختلف المكونات خاصة وان علاقتنا جيدة مع مختلف الاطراف الشيعية والسنية وغرها ".[2]

لم يخرج الحزب الديمقراطي الكردستاني في حملته الانتخابية عن الثوابت التي ينادي بها والمتعلقة بالمطالبة بتطبيق جميع فقرات الدستور ولاسيما المادة (56) المتعلقة بمجلس الاتحاد والمادة(140) من الدستور العراقي لسنة 2005 واعادة المناطق التي يعدها الحزب مناطق كردستانية وهي المناطق المتنازع عليها والعمل على انهاء ما اسماه الحزب الحالة المشوهة لمدينة كركوك واطرافها واحترام ارادة سكانها هذا على الصعيد الخطوط العامة، اما على الصعيد الداخلي فدعا الى وحدة الصف الكردي من اجل معالجة الأزمات مع بغداد حقق الحزب المرتبة الرابعة على صعيد الوطني في القوى المشاركة في الانتخابات وحصد على(31) مقعد بعد التيار الصدري وكتلة تقدم وائتلاف دولة القانون، بزيادة ملحوظة

عن انتخابات 2014 التي حقق فيها الحزب(25) مقعد وانتخابات2018 التي حقق فيها العدد نفسه من اعداد المقاعد.[1]

الا ان الحزب الديمقراطي الكردستاني اعترض على نتائج الانتخابات البرلمانية بعد ان اظهرت النتائج التي اعلنتها المفوضية حصول الحزب على (33) مقعد، الا ان اعلان مفوضية الانتخابات العراقية في مؤتمرها الصحفي في 2021/11/30 خسارة الحزب (2) مقعد في كل من اربيل ونينوى ، واعلن المكتب السياسي للحزب اعتراضه على هذه الخسارة نتيجة قرار سياسي بتمديد مدة العون من قبل رئيس الجمهورية برهم صالح الذي يمثل الاتحاد الوطني الكردستاني ورئيس مجلس القضاء الاعلى بشكل غير قانوني بهدف التلاعب بالنتائج لأطراف معلومة واكد المكتب السياسي للحزب انه سيسلك جميع الطرق القانونية لإعادة الحقوق الى نصابها بإزالة التجاوزات وضمان حقوق الحزب والنتائج التي حققها.[2]

حاول الحزب الخروج من التحالفات التقليدية التي كانت سائدة منذ العام 2003 وتحالفه مع القوى السياسية الكردية كالاتحاد الوطني الكردستاني والتحالف مع التيار الصدري الذي يتزعمه مقتدى الصدر وتحالف السيادة الذي تزعمه محمد الحلبوسي رئيس مجلس النواب وخميس الخنجر ضمن تحالف انقاذ وطن، ومحاولة هذه القوى تبني مفهوم الاغلبية السياسية وتشكيل الحكومة، الا ان انسحاب التيار الصدري من البرلمان من خلال استقالة نوابه وفشل التحالف الثلاثي جعل الحزب الديمقراطي الكردستاني يعمل الى اعادة تشكيل تحالفاته من اجل الحصول على المطالب التي يسعى لها وفي مقدمتها منصب رئيس الجمهورية التي يتمسك بها الاتحاد الوطني الكردستاني والتحالف مع الاطار التنسيقي وهو ما حصل من خلال اتفاق كلا من تحالف تقدم والحزب الديمقراطي الكردستاني الشركاء السابقين للتيار الصدري مع الاطار التنسيقي بتشكيل تحالف سمي تحالف ادارة الدولة.[3]

وبالفعل استطاع هذا التحالف من منح الثقة من جديد الى محمد الحلبوسي كرئيس لمجلس النواب واختيار عبد اللطيف رشيد رئيسا للجمهورية وتشكيل الحكومة برئاسة محمد شياع السوداني وتم حصول

الحكومة على موافقة البرلمان في 27ايلول 2022، واتفق اطراف التحالف على عدد من الاهداف واهمها محاربة الفساد المستشري في العراق والسرعة بقيام الحكومة باصلاحات ومن ضمنها تعديل النظام الانتخابي الحالي والقيام بانتخابات مجالس المحافظات، اما فيما يتعلق بالمطالب الكردية التي طرحها الحزب الديمقراطي الكردستاني فطالب الحزب بعدة مطالب واهمها الحفاظ على حقوق الاقليم عند صياغة موازنه العام 2023 واتفاق شنكال بين حكومة اقليم كردستان وحكومة الكاظمي السابقة عام 2020 المتعلق بادارة الامن في منطقة شنكال او سنجار، وتطبيق المادة 140 من الدستور في مدينة كركوك وباقي المناطق المتنازع عليها، فضلا عن تشكيل مجلس الاتحاد واعادة تشكيل المحكمة الاتحادية واقرار قانون النفط والغاز، لكن على الحزب الديمقراطي الكردستاني من اجل ان يحقق هذه المطالب ان يوحد الساحة السياسية الكردستانية من خلال ايجاد حلول للمشكلات الكبيرة مع الاتحاد الوطني الكردستاني بسبب منصب رئيس الجمهورية ومشكلات داخل الاقليم.[1]

الخاتمة:

أن ما حققه الحزب الديمقراطي الكردستاني في الانتخابات البرلمانية في العام 2021 وقدرته على الاستمرارية بالرغم من التحديات التي مر بها الحزب لاسيما ازمة استفتاء اقليم كردستان، ومحاولة تبادل الادوار بين قيادات الحزب والاقليم عندما تنازل مسعود برزاني عن رئاسة الاقليم وتفرغه للعمل الحزبي وزعامة الحزب بينما تسلم نجرفان برزاني الرئاسة وتولي مسرور برزاني رئاسة الحكومة، هذه التغيرات ادت بالنتيجة الى استمرار وحدة الحزب ومنع ايه ازمات داخلية مقارنة بالقوى السياسية الكردية التي عانت من هذه الأزمات، واعطت القدرة على الاستمرار وتجديد نفسة بوجه التحديات الداخلية المتمثل بالمعارضة داخل الاقليم او من خارج الاقليم من خلال العلاقة مع المركز والدور المؤثر في تشكيل التحالفات بين القوى السياسية ومحاولة القوى السياسية الشيعية استمالته لها بحيث اصبح بيض القبان وله قرار مؤثر في تشكيل الحكومة ويستطيع ان يفرض شروطه للمشاركة في الحكومة المركزية.

الهوامش:

1. زهير الدوري، الفكر السياسي للاحزاب والحركات العلمانية في العراق، ط1، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 2014، ص 125
2. حنا بطاطو، العراق الحزب الشيوعي،ط1، ترجمة عفيفة الرزاز، منشورات فرصاد، قم، 2006، ص ص 45-46.
3. زهير الدوري، الفكر السياسي للاحزاب والحركات العلمانية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص 183-185.
4. رحيم عجينه، الاختيار المتجدد ذكريات شخصية وصفحات من مسيرة الحزب الشيوعي العراقي، بلا، دار اليقظة العربية، بغداد، 2009، ص ص70_72.
5. منظمة الطليعة العربية، خيبة المسعى صعود وسقوط الحزب الشيوعي العراقي في عهد عبد الكريم قاسم 1958-1963، منشورات دار الطليعة العربية، تونس، 1979، ص 10.
6. فيصل الفؤادي، الحزب الشيوعي العراقي والكفاح المسلح، د. ط، فيشون ميديا فشكو، السويد، 2010، ص ص 111-118.
7. احمد محمد علي جابر، اطروحات التجديد في فكر القوى السياسية العراقية، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016، ص183.
8. التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني التاسع للحزب الشيوعي العراقي، 2012.
9. لطفي حاتم، التحالفات الوطنية ووحدة اليسار الاشتراكي، مجلة الثقافة الجديدة، العدد424-425، ايلول،2021، ص ص 94-95.
10. من برنامج الحزب الشيوعي العراقي الذي أقرة المؤتمر التاسع للحزب في آيار2012،مجلة الشرارة، الحزب الشيوعي العراقي فرع النجف، العدد98، 2015، ص ص 5_6.
11. التقرير السياسي عن المؤتمر الوطني العاشر للحزب الشيوعي، ينظر موقع الحزب على شبكة الانترنيت: http://iraqicparchives.com
12. علي الشيباني، المقاطعة الايجابية وفعلها الايجابي المؤثر، مجلة الشرارة ، محلية الحزب الشيوعي فرع النجف، العدد 146، ايلول، 2021، ص ص 15-16.
13. مسعود البرزاني، البرزاني والحركة التحريرية الكردية، ج3، د.ط، اربيل، 2020، ص 9-11.
14. محمد صادق الهاشمي، سنة العراق دراسة في ابرز التحولات السياسية الاحزاب السنية في العراق بعد العام 2003، ط1، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2013، ص ص 269-276.
15. علي طاهر الحمود، النخبة الكردستانية الدولة الهوية المواطنة، مؤسسة فريدريش ابرت، عمان، اب ،2019، ص ص 3-4.
16. انتخابات العراق كيف اعادة ترتيب خريطة القوى الكردية، قناة سكاي نيوز عربية، تاريخ الزيارة، 2021/11/24، وبالإمكان زيارة الموقع الالكتروني: https://www.skynewsarabia.com

17. انتخابات العراق كيف اعادت ترتيب خريطة القوى الكردية، موقع سكاي نيوز عربي، وبالمكان زيارة الموقع على الانترنيت: https://www.skynewsarabia.com

18. برنامج الحزب الديمقراطي الكردستاني في الانتخابات البرلمانية لعام 2021.

19. بيان المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني في 2021/12/2.

20. احمد الدباغ، هل يتحالف السنة والأكراد مع الإطار لتشكيل حكومة عراقية بغياب التيار الصدري، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر2022/6/15، وبالامكان زيارة الموقع على شبكة الانترنيت: https://www.aljazeera.net

21. بيان المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني في 2023/1/18، وبالامكان زيارة موقع الحزب الديمقراطي الكردستاني على الرابط الالكتروني :

https://www.kdp.info/a/d.aspx?s=040000&l=14&a=135845